٣

التنظيم النقابى فى العراق نقابة أطباء العراق نموذجاً

(١٩٥٢-١٩٦٨م)

Trade union organization in Iraq:

(The Iraqi Doctors Syndicate as a model (1952-1968 AD

م .م .أركان هادي وردي

M M Arkan Hadi Wardi

للعام ٢٠٢٤

وزارة التربية

Ministry of Education

مديرية تربية بغداد الكرخ الاولى

Baghdad Al-Karkh First Directorate of Education

المبحث الأول : العوامل الداخلية التى ساعدت فى اعلان قانون نقابة ذوى المهن الطبية

المبحث الثانى : دور نقابة أطباء العراق فى الاسهام فى رفع المستوى الصحى

المبحث الثالث : دور نقابة أطباء العراق على المستوى الخارجى

المبحث الرابع: مشاركة نقابة أطباء العراق فى المؤتمرات الطبية

التنظيم النقابى فى العراق نقابة أطباء العراق نموذجاً (١٩٥٢ – ١٩٦٨م)

Trade union organization in Iraq: Iraq Medical Syndicate (1952-1968) Historical Study

ملخص البحث :

جاءت هذه الدراسة لتغطى جانباً مهماً فى تاريخ العراق الحديث وتعطي فكرة عن دور النقابات المهنية التى خدمت أفراد المجتمع العراقى خلال فترة الدراسة ، حيث لعبت نقابة أطباء العراق دوراً مهماً فى العمل النقابى فى العراق خلال العهدين الملكى والجمهورى (١٩٥٢ –١٩٦٨م) فى النقابات المهنية والخدمية وغيرها ، وتبرز دور الأطباء فى خدمة حاجات المجتمع .

الكلمات المفتاحية : نقابة ، أطباء ، الأمراض ، الهيكل التنظيمى لنقابة الأطباء ، المهن الطبية .

Research Summary :

This study came to cover an important aspect of the modern history of Iraq and to shed light on the role of professional institutions that served members of Iraqi society during the study period, as the Iraqi Doctors Syndicate played an important role in union work in Iraq during the royal and republican eras (1952-1968 AD) in the professional and service fields. And others, and highlights the role of doctors in serving the needs of society.

Keywords: union, doctors, diseases, organizational structure of the doctors union, medical professions.

مقدمة البحث :

فى أعقاب دخول القوات البريطانية البصرة فى ٢٢ تشرين الثانى ١٩١٤م ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، أبدت اهتماماً خاصاً بتطوير الخدمات الصحية ؛ بسبب الاتفاع درجات الحرارة فى البصرة وارتفاع الاصابات الصحية بين الجنود الانجليز ، وفى مثل هذه البيئة انتشرت الكوليرا ، وقضت على عدد كبير من السكان كما أصيب قائد الجيش الانجليزى فى العراق الجنرال مود ومات مصاباً بالكوليرا ، عندئذ عملت الادارة الانجليزية على الحفاظ على سلامة قواتها فى العراق من خلال تطوير منظومة الخدمات الطبية .

في ١١ إذار ١٩١٧ م دخلت القوات الانجليزية بغداد ، التي دخلتها ، كانت مدينة بغداد في حالة يرثى لها، فكان عدد الأطباء لا يتجاوز عدد الأصابع ودور التمريض ليس فيها أكثر من سبعين سريراً ، ولا أثر لمستوصف أو مختبر علمي، والأمراض الوبائية ، والأمراض المتوطنة اتخذت منه ملاجئ، ولم تشذ عن هذا الوضع قرية أو مدينة، بسبب افتقارها إلى إدارة صحية مركزية تنظم شؤونها ، لذلك شكلت في الجيش البريطاني إدارة الصحة ببغداد

أسندت مسؤوليتها إلى الكولونيل باتي (W.R.Battye) الذي عُين في ١٣ اب ١٩١٨ رئيسا للقسم الطبي الملحق بدائرة الأمور الصحية في الجيش البريطاني في العراق، وفي الأول من إذار ١٩١٩ تغير عنوان تلك الوظيفة إلى سكرتارية الصحة ومن ثم الغيت وحلت محلها مديرية الصحة العامة عين الكولونيل غراهام (D.G.Graham) للأشراف عليها .

شهدت المدة ما بين سنوات ١٩١٨ و ١٩٢٢ عودة نخبة من الأطباء العراقيين الذين أكملوا دراستهم في كليات الطب في إستانبول وبيروت وغيرها من الكليات الاجنبية، وأطلق عليهم الرعيل الأول من الأطباء ، الذين كان لهم الشأن الكبير في إرساء أسس الطب الحديث في العراق .

تألفت في عام ١٩٣٢ م لجنة من الأطباء ترأسها الدكتور سندرسن باشا ، إذ قدموا طلباً إلى وزير الداخلية ناجي شوكت ، في ١١ من تشرين الثاني عام ١٩٣٥م من أجل الحصول على موافقة لتأسيس الجمعية الطبية العراقية .

كان للجمعية الطبية العراقية جهود الأنشاء نقابة تجمع المهن الطبية في تنظيم نقابي، وتكونت فكرة تأسيس لذوي المهن الطبية عام ١٩٣٥ م من قبل الدكتور صبيح الوهبي سكرتير الجمعية الطبية العراقية فوجد انه من الضروري تأسيس هذه النقابة واستمرت جهود الجمعية لعدة سنوات حتى تكللت المساعي بالنجاح بصدور لائحة نقابة ذوي المهن الطبية رقم (٦٧) لسنة ١٩٥٢م .

وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى اربعة مباحث هى كالتالي :

المبحث الأول : العوامل الداخلية التى ساعدت فى اعلان قانون نقابة ذوى المهن الطبية :

في الوقت الذي كان العراق يمر بظروف صعبة انذاك، لم تكن الظروف تساعد على تأسيس تنظيم نقابي يجمع الأطباء، وفي مقدمة تلك الظروف، كثرة وتفوق الاطباء البريطانيين مقابل قلة أعداد الأطباء من العراقيين لدرجة لا تتناسب مع تعداد النفوس وشدة الحاجة الصحية اليها (الحكومة العراقية ، ١٩٣٩ ، ص ٢٩) ، فضلاً عن سوء الأحوال الصحية في العراق الناتج عن عوامل عدة تتعلق بتدهور الحالة الاقتصادية وتردي مستوى المعيشة ، والاستغلال لبعض الفئات من أبناء العراق، وندرة المشاريع والمنشآت الصحية الوقائية وعدم كفاءتها، لانها لازالت تدار بالعقلية القديمة كالسحر والشعوذة(حسن ، ١٩٩٨، ص ١٩٢).

أن تلك العوامل قد أسهمت في تردي المستوى الصحي، وإلى عدم تمكن أكثرية السكان الحصول على المعالجة الطبية المجانية، عدا بعض المرضى من ميسوري الحال كانوا يراجعون العيادات الخاصة للأطباء الاجانب، لقد أدت روح الاستغلال عند البعض من أفراد ذوي المهن الطبية إلى التردي في تقديم الخدمات الطبية، كما أن ضعف الخدمات الطبية سواء كانت حكومية أو أهلية حتم الحاجة إلى وجود تنظيم نقابي لذوي المهن الطبية من أجل العمل على رفع المستوى الصحي للبلد (حسن ، ١٩٩٨، ص ١٩٢).

أن أهمية توفير الأيدي الماهرة من حملة المؤهلات الطبية والصحية ورعايتهم لنجاح عمل المؤسسات الصحية أمراً مهماً نتيجة الحاجة الماسة اليهم؛ لان عدم اكتمال تلك المهارات يجعل من الصعوبة تقديم الخدمات الصحية المطلوبة، وتوفير عدد كبير من الأطباءالذين هم العنصر الأساس لتقديم تلك الخدمات (رشيد ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٧) .

ونتيجة لهذه الاعتبارات طالبت اللجنة الإدارية للجمعية الطبية العراقية الدفاع عن حقوق أعضائها ومساواتها مع نقابات البلدان الأخرى، ولا غرابة في هذا الطلب حيث سبقها في هذا المشروع المحامون العراقيون (الحكومة العراقية ، ١٩٣٦ –١٩٣٨ ، ص ٢٩) .

منذ عام ١٩٣٥م تكونت فكرة تأسيس نقابة لذوي المهن الطبية من قبل الدكتور صبيح الوهبي سكرتير الجمعية الطبية ، فقد وجد من الضروري تأسيس هذه النقابة، وذلك لتوثيق الرابطة بين الأطباء من جهة ورفع مستوى المهنة الطبية من جهة أخرى وذلك بالتعاون المشترك بين الأطباء وسلطات الأداريه الصحية (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥/٤) ، وكانت الغاية الأساسية من ضم شمل الأطباء تحت تنظيم نقابي لن تقتصر فقط على تعيين حقوق الطبيب الممارس التي لم يصرح بها أي تشريع ما ، ولا بأيضاح واجبات الممارسة وانما بالعمل على تحسين وضعة الادبي والعلمي ليكون مساويا مع باقي أطباء البلدان الاخرى (الحكومة العراقية ، ١٩٣٦ –١٩٣٨ ، ص ٣٠) ؛ وان السبب الرئيس الذي حمل الأطباء للمطالبة بتأسيس تلك النقابة هو عدم وجود قوانين تحدد واجباتهم سوى الشيء اليسير جدا من قانون ممارسة الطب وبناءاً على ذلك تألفت لجنة من الأطباء العراقيين للنظر في قوانين النقابات الطبية لدول مختلفة منها بريطانيا وفرنسا وتركيا ومصر (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥/٤) ، حيث تم تقديم طلب إلى وزارة الداخلية من خلال مدير الصحة العام تحت عنوان (طلب تأسيس نقابة لذوي المهن الطبية) يتضمن طلب الموافقة في الاطلاع على أنظمة وقوانين النقابات العربية والأجنبية الأخرى (ملحق ، رقم ١) .

وتألفت لجنة لدراسة تشريعات دول عدة ومن أعضائها (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤):

(١) الدكتور صبيح الوهبي (عرب التشريع الانكليزي) (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤) ، هو أحد رجال الطب في العراق، كان سكرتيرا للجمعية الطبية العراقية فية ومن قبلة تكونت فكرة تأسيس نقابة للاطباء تجمع ذوي المهن الطبية، وكان ضمن أعضاء اللجنة التي شكلت من الاطباء العراقيين للنظر في قوانين نقابات الدول الأخرى إذ كان لة الفضل في تعريب التشريع الانكليزي، كما كان مدير مستشفى الكرخ في حزيران ١٩٥٤ ، وكما أصبح وزيرا للصحة في وزارة أرشد العمري التي تشكلت في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ بدلاً من الدكتور عبد الهادي الباجة جي الذي استقال من منصبة (الجوال ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤٦)

(٢) الدكتور عبد الهادي الباجة جي (عرب التشريع الفرنسي) (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤). هو أحد رواد الطب العراقي الحديث، ولد عام ١٨٩٧ في بغداد، تخرج من جامعة باريس عام ١٩٢٨ ، ونال شهادة الدبلوم العالي بالامراض السارية، وشغل مناصب ادارية وسياسية في العراق ، ويعتبر من المؤسسين للصحة العراقية، تولى منصب مدير عام الشئون الاجتماعية ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، كما تولى حقيبة وزير الصحة في وزارة أرشد العمري لفترة قصيرة، كما كان احد اعضاء الجمعية الطبية العراقية البارزين كما كانت لة مشاركات في حملات الدعم مع الجمعية الطبية العراقية لفلسطين كما كان عضوا في نقابة ذوي المهن الطبية(رشيد ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٤).

(٣) الدكتور شوكت الزهاوي (عرب التشريعين التركي والمصري) (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤). يعد من رواد الطب الحديث في العراق، من مواليد العاصمة بغداد عام ١٨٩٨ وبعد أن أكمل دراسته الإبتدائية والإعدادية سافر إلى تركيا ودخل كلية الشاهانه التي تخرج منها القادة السياسيون والاداريون والحقوقيون للدولة العثمانية ومن ثم انتقل إلى كلية الطب العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٢٠، ليعود الى بغداد حاملا شهادة الطب واختص في الأمراض الباطنية والبكتريولوجية وكان من العاملين الأوائل على تأسيس المشاريع الصحية في العراق (قاسم ، ٢٠١٢ ، ٣٧

) ، وكان أحد أساتذة الكلية الطبية العراقية إذ درّس فيها علم الباثولوجي، كما كان مديرا للمعهد الباثولوجي المركزي، ووزيرا للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٦، وبلغ سن التقاعد عام ١٩٥٨ م ، وله الكثير من البحوث المنشورة في المجلات العلمية (المطبعى ، ١٩٩٦، ص ٢/ ١٠٩-١١٠) .

(٤) الدكتور حنا خياط (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤) ، هو طبيب عراقي من مواليد الموصل في ١٠ كانون الثاني ١٨٨٤ ، وتخرج فى كلية دمشق الطبية عام ١٩١٤ ، وعاد الى العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، ويعتبر من واضعي أسس التشكيلات الصحية في العراق، ومنها كلية الطب العراقية، وهو أول وزير للصحة في العراق (الفكيكى ، ١٩٨٩ ، ص ١ /٢٧٢ ؛ الجوال ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠٢) .

(٥) الدكتور ادورد بصمة جي (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤).

وبعد الدراسة والتدقيق والرجوع إلى قوانين نقابات الأطباء المختلفة في البلاد الأوربية والمجاورة، وضعت مسودة لائحة قانون الأطباء في العراق، وقد طلب فعلاً تشكيل تلك النقابة، وعندما فاتحت الجمعية الطبية العراقية رئيس الوزراء ياسين الهاشمي (الزبيدى ، ٢٠١٣ ، ص ٦٦٧-٦٦٩) ، ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني (بصري ، ٢٠٠٥ ، ص ١ /١٧٧) ، ومدير الصحة العامة الدكتور سامي شوكت (١٨٩٥- ١٩٨٧) (رميض ، ٢٠١٧ ، ص ٤٦ ؛ الشجيرى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠٤) .

رفع ذلك الطلب إلى الجهات العليا وكانت الأمور تسير باتجاه الموافقة علية، إلا ولم انه عندما أحيل إلى مفتش الصحة العام لبيان ملاحظاته ورأيه في الموضوع تجاهلها مبيناً عدم وجود ضرورة قوية لإصدار قانون نقابة خاص بذوي المهن الطبية (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦/٤). تكتف جهود الأطباء في ذلك، فقد استمرت المتابعة مع الإلحاح على تاسيس النقابة خلال الاعوام ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، ولم يكتب النجاح لتلك المحاولات وكانت نتيجتها الفشل لانها كانت تتميز بطابعها الفردي (نقابة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦) ، لأن التنظيم النقابي يتطلب التكاتف والتعاون المشترك في كافة المجالات من أجل تحقيق اهداف المنتمين اليه . أعيدت المحاولات في عام ١٩٤٦ ، عندما قام نخبة من الأطباء بترشيح انفسهم لعضوية الهيئة الإدارية للجمعية الطبية العراقية، وكان هدفهم الرئيسي هو تبني مشروع تأسيس هذه النقابة لذلك ساعدهم الهدف المشترك والعمل الموحد المنظم على النجاح في انتخابات الجمعية الطبية العراقيه، ولذلك عملوا جادين على وضع أسس اللائحة النقابية وطبعوا لها كراساً ، وعمموة على كافة الأطباء، وطلبوا منهم إبداء مقترحاتهم وانتقاداتهم حول ذلك، وقد كان نقاش الحضور يتناول مناقشة مسودة نظام النقابة، كما أشترطوا إلى أن يكون رئيس النقابة قد مر علية في ممارسة المهنة عشرة سنوات (سلمان ، ٢٠١٥ ، ص ٣٤) ، وحينها فتحت صفحة جديدة من صفحات العمل التعاوني، وعند وصول تلك المحاولة في طريقها نحو التكامل إلا انها اصطدمت بعدة عراقيل منها الصراع والتكتل بين بعض الأطباء الذين لا يروق لهم هذا التنظيم إلا ضمن سيطرتهم وتوجيههم، بالإضافة إلى وجود مشاكل بين الجمعية الطبية العـــراقية مع عدد من الوزارات (نقابة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧).

وقد جرت محاولة أخرى بتاريخ ٦ حزيران عام ١٩٥٠م عندما تقدم لفيف من الأطباء بعريضة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية مرفقة بمسودة لائحة قانون النقابة المقترح، وأعقب ذلك مراجعات عديدة مع تتبع والحاح من قبل الأطباء، بعدها ايدت هذه الفكرة وقدمت هذه اللائحة إلى المجلس النيابي حسب الاصول المتبعة وقد طلبت لجنة الشؤون الداخلية للمجلس النيابي من الأطباء الحضور عند مناقشة اللائحة وابداء ما يعني لهم من اراء وبعد مناقشات عديدة

أقرها المجلس النيابي الذي رفعها إلى مجلس الاعيان، إذ بقيت هناك حوالي اربعة اشهر ثم اقرها مجلس الاعيان بعد أن بدل وغير بعض مواد القانون لكن لم يوافق هذا التبديل رضا الكثير من الأطباء (أبو ليله ، ٢٠١٤ ، ص ٢١٢) .

ولما اكتسبت اللائحة صيغتها النهائية كانت وزارة الصحة قد تأسست بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ م (وزارة العدل ، ١٩٥٣ ، ص ١٢٧–١٢٨) ، وأخذت على عاتقها مهمة تنفيذ القانون والدعوة إلى انتخابات نقابة ذوي المهن الطبية بأشرافها (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨/٤) .

كانت هناك عوامل داخلية في أنجاح اعلان قانون ذوي المهن الطبية ومنها :

أولا : تأسيس حزب الامة الأشتراكي بزعامة صالح جبر وبأسناد من الوصي عبدالاله من أجل مواجهة نفوذ نوري السعيد في ٢٠ حزيران ١٩٥١ م ، حيث كان ضمن منهاجه في الفصل الرابع في النقطه الرابعه في الناحية الاجتماعية تشجيع الحركة النقابية العمالية والمهنية والعمل من أجل رفع مستواها (الحسنى ، ٢٠١٣ ، ص ٢٢٨).

ثانياً : توسيع المعاهد والمستشفيات والمختبرات والابحاث العلمية والاستعانه بالأطباء الاجانب والعمل على أرسال الاطباء العراقين الى الخارج (الحسنى ، ٢٠١٣ ، ص، ٢٢٣ ، ٢٢٨).

ثالثاً : تشكيل اللجنة الصحية الدائمة لدول الجامعة العربية بموجب قرارها رقم (١٢) الصادر عن الدورة ١٢ والمنعقد فى ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٤٥م ، فضلاً عن دور ونشاط أعضاء الجمعية الطبية العراقية من الأطباء المشجعين والمساهمين في تنظيم ودراسة القانون، حيث لم ينقطعوا عن المراجعة مع جميع الجهات ولحين حصولهم على الموافقة على قانون نقابة ذوي المهن الطبية، وبحكمة أصبح تأسيس النقابة أمراً محتماً(الفكيكى، ٢٠١٠ ،ص ٣٧/٤)

رابعاً : شهد مطلع عقد خمسينات القرن الماضي في العراق وتحديدا عام ١٩٥٢ أحداث مهمة كان لها أثر واضح في تطوير القطاع الصحي بصورة عامة، وتأسيس نقابة لذوي المهن الطبية بشكل خاص، ومنها تأسيس وزارة الصحة في ١٢ تموز عام ١٩٥٢ م . وكان أول وزير للصحة عبد الرحمن جودت (أبو ليله ، ٢٠١٤ ، ص ٢١٢) ، وأصبحت وزارة مستقلة وتتفرغ لإدارة المؤسسات الصحية ، حيث كان لتأسيسها تطور نوعياً ملحوظاً في الإهتمام بالجانب الصحي ولاسيما في الجوانب الوقائية والعلاجية، ثم ادى ذلك إلى زيادة الإهتمام بالأوضاع الصحية وذلك بزيادة عدد المبانى الصحية والكوادر الفنية ورفدها بالتجهيزات اللازمة من المعدات الطبية(الصريفى ، ٢٠١٤ ، ص ٣٩) ، لاسيما بعد الإهتمام التي أعطته الحكومة بعد أواخر العهد الملكي للصحة بفضل توفير المبالغ بعد زيادة عوائد العراق من النفط حيث اخذت وسائل الصحة بالتحسن فارتفع عدد المستشفيات من ٤٢ مستشفى و ٢٣٥ مستوصف عام ١٩٤٣ إلى ١١٧ مستشفى و ٤٥٣ مستوصف، وزادت ميزانية الصحة من مليون دينار عام ١٩٤٥ إلى ٢,٥ ملايين دينار عام ١٩٥٨ م (سلمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٥–٢٩٦) .

ترى الباحثة أن تلك الزيادة ترجع إلى التحسن في الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة زيادة عائدات النفط من ارباح الشركات، إذ ساهمت تلك العائدات في تمويل ميزانية الدولة بنسبة كبيرة، فضلاً عن تطوير الاقتصاد العراقي بروافدة

المتعددة والمتنوعة، كما ساهمت بالقسم الاكبر من ميزانية الدولة العامة وبالتالي ادى تحسين الواقع الصحي من حيث رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة بعد أن وفرت الاموال اللازمة لإنشاء المستشفيات والمستوصفات .

خامساً : فى بداية عقد الخمسينات تحسن واقع العراق الصحي ، بعد أن ارتفعت امكانيات الحكومة المادية أثر زيادة عوائد النفط (هاكوبيان ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٩) الذي عد مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وقد كان المدفوعاته تأثير بالغ الأهمية على الحياة العامة في العراق (الزبيدى ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٦) إذ سعت الحكومة إلى زيادة الانفاق على الخدمات الصحية.

سادساً : فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م) ، بدأت الافكار الحرة والشيوعية تتدفق الى العالم العربي ومنه الى العراق، فحاول النظام الملكي أيجاد طبقة سياسية جديدة وغير تقليدية ولكنها تتاثر بامرتة لمواجهة الحركات التحررية ، فعمل على جعل الجمعيات والنقابات تحت رعايتة ، وهذا ما أكده خطاب الوصي من بهو امانة العاصمة يوم الخميس في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ م في بند الصيانه الاجتماعية الفقرة الثالثة " **أعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات** " (الحسنى ، ٢٠١٣ ، ص ٣١٥–٣١٧) .

لقد كانت زيادة موارد النفط سببا في أحداث تغيرات جذرية في البنيان الاجتماعي للمجتمع العراقي، إذ تمثلت بظهور فئات اجتماعية جديدة حيث قامت بدور فاعل في النهوض بالمجتمع وقيادتة نحو البناء والتغير، فتمثلت هذه الفئات النشيطة بأصحاب المهن الحرة وصغار التجار والمثقفين المتنورين ممن حصلوا على تعليمهم في المعاهد والجامعات في الخارج لتملأ فراغا في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقى ، واحتلت موقعا مهماً في إدارة الدولة، وكان من بينهم أطباء قد اسهموا في عملية بناء الكيان الصحي للعراق على أسس حديثة، وشكلت هذه الفئة بمجملها حدود (١٪) من إجمالي السكان (مار ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٤) .

سابعاً : تأسيس مجلس الاعمار تأسس في ٢٥ نيسان عام ١٩٥٢ بموجب قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠، وعدل هذا القانون عام ١٩٥٢، حيث انشأت وزارة الإعمار ، ويتألف هذا المجلس من (١٠) اعضاء منهم (٣) من الوزراء، ومنهم رئيس الوزراء الذي يتولى رئاسة المجلس ووزير المالية . ، إذ ألغيت ميزانية الأعمال العمرانية وحلت محلها ميزانية مجلس الاعمار (عبهول ، ٢٠١٧ ، ص ٦٤) ساهمت ساهمت في تقديم وتطور الخدمات الصحية وذلك من خلال تهيئة مستشفيات ومستوصفات وعيادات طبية، ويتجلى مقدار هذه المساعدة من مصروفات المجلس، إذ بلغت في السنين الخمس الأولى، أي إلى نهاية شهر إذار عام ١٩٥٤ مليونين دينار تقريبا (الفكيكى ، ١٩٨٠ ،ص ٧٢) ، حيث انفقت على تشييد أربعة عشر مستشفى وثلاثة عشر مستوصفا وعيادة طبية (الحكومة العراقية ، ١٩٥٦ ، ص ٩٧).

تعد توفير الموازنات المالية من العوامل الأساسية في توفير الخدمات الصحية في أي بلد، فالرغبة والبرامج الطموحة لا يكفيان وحدهما دون أن تقترنا بامكانيات مالية، إذ أن حجم الانفاق في القطاع الصحي هو المعيار الذي يمكن أن يقاس من خلاله مدى الجهود المبذوله للنهوض بالواقع الصحي، فلذلك إزداد الانفاق الحكومي وخصوصا بعد عام ١٩٥١، بعد التحسن المالي للدولة نتيجة زيادة عائداتها النفطية (سليمان ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٧) .

ثامناً : كما شهد مطلع عقد الخمسينات اتجاة الحومة العراقية لعقد اتفاقات دولية مع مؤسسات الأمم المتحدة وعدد من بلدان العالم المتقدم فى المجال الطبى وذلك بهدف النهوض بالخدمات الطبية والارتقاء بها مما يدفع بتطوير

العراق للامام (www.weziwezi.com) ، كان لهذه الاتفاقيات أثرا مهماً في إرساء قاعدة صحية للارتقاء بالواقع الصحي من خلال تنفيذها للعديد من المشاريع الصحية (رشيد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧– ١٠٨) .

ومن خلال استعراض لتلك التطورات يتبين أن الحالة الصحية شهدت استقرارا، ولاسيما بعد تأسيس وزارة الصحة وتأسيس منظمة الصحة العالمية، إذ إزداد الإهتمام بالأوضاع الصحية والكوادر الطبية والأموال المصروفة عليها، فتلك المؤسات لم تكن مستحدثة قبل الخمسينات وهذا ادى إلى تأخير تأسيس نقابة للأطباء، وعند الشروع بتأسيسها كان لها أثر واضح في تأسيس تلك النقابة.

ونتيجة للجهود التي بذلها الأطباء وباقي ذوي المهن الطبية من أجل اقامة تشكيل نقابي لهم، يدافع عن حقوقهم وينظم عملهم ويسهم بشكل فعال في المساعدة في النهوض بالواقع الصحي المتردي، إذ نجحوا في عام ١٩٥٢ من اقامة تنظيم نقابي لهم باسم " نقابة ذوي المهن الطبية (سعيد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨) ، وتأسست بموجب قانون ذوي المهن الطبية المرقم (٦٧) لسنة ١٩٥٢ م ، أما اهدافها فقد حددتها المادة ٢ من القانون الفقرة (أ) وجاء فيها : " **نؤسس بحكم هذا القانون نقابة في بغداد تضم الأطباء وأطباء الاسنان والصيادلة الكيماويين والأطباء البيطريين، غايتها العمل على تهذيب ورفع مستواهم العلمي والثقافي والدفاع عن حقوقهم وتنظيم علاقتهم مع بعضهم ومع الجهات الحكومية والاهلية والمساهمة في رفع المستوى الصحي العام** " (الحكومة العراقية ، ١٩٥٢ ، ص ٣٣٣) ، كما الزمت المادة ٢ الفقرة (ب) من القانون، كل من له علاقة بمهنة الطب عدم جواز ممارسة المهنة على حسابهم الخاص أو في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلا بعد الانتماء إلى النقابة والحصول على وثيقة الانتماء وإجازة تسجيل منها وفق أحكام ذلك القانون (الحكومة العراقية ، ١٩٥٢ ، ص ٣٣٤) .

وضعت النقابة عدة شروط من أجل الانتماء إليها على وفق ما ورد في المادة الثالثة من القانون المذكور وهي يشترط لقبول الشخص في النقابة أن يكون حائزا على شهادة عالية من كلية أو مدرسة طب أو صيدلة أو بيطرة أو طب اسنان معترف بها قانونا، فضلاً عن شهادة الجنسية العراقية عدا ما نصت علية الفقرة (د) من المادة الثانية من هذا القانون، وان لا يكون قد صدر ضده حكماً بجريمة مخلة بالشرف (الحكومة العراقية ، ١٩٥٢ ، ص ٣٣٥).

وحددت المادة السابعة من القانون شكل الهيكل الاداري للنقابة وكان كالأتي : (رشيد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٤)

١. النقيب

٢. الهيئة العامة

٣. اللجنة العليا

٤ . لجان المهن الطبية

٥ . لجان الانضباط

٦. لجان الاستئناف

٧ . ممثلوا النقابة في الألوية (عدا بغداد) .

المبحث الثانى : دور نقابة أطباء العراق فى الاسهام فى رفع المستوى الصحى :

أن طبيعة عمل النقابة جعلها على اتصال مباشر بالوقائع اليومية للمشاكل الصحية التي تعاني منها البلاد، فسعت منذ البواكير الأولى لتأسيسها العناية بالاوضاع الصحية ودراستها، ففي أول تقرير سنوي أصدرتة النقابة عام ١٩٥٣، وصفت فيه الاوضاع الصحية بالبلاد بانها **(سيئة إلى حد بعيد)** (رشيد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٤) ، وإن كثير من أفراد المجتمع العراقى لم يستطيعوا الحصول على الخدمات الطبية ، وألقت النقابة مسؤولية عزوف الأطباء عن العمل في تلك المناطق على عاتق الحكومة حين قالت: " **لا ذنب لذوي المهن الطبية ولا لنقابتهم في الوضع الصحي الراهن وليس ذنبهم أن يكون المحتاجون إلى عنايتهم في اماكن نائية متاخرة بالعمران، وان يعود أمر النظر في تحسين هذه الأوضاع إلى المؤسسات الحكومية المختصة والدولة** " (التقرير ، ١٩٥٣ ، ص ٨) .

ان كثرة الشكاوى من تدهور الخدمات الطبية في المناطق البعيدة وعجز الحكومة الواضح عن تطوير وتحسين الخدمات في تلك المناطق، نتيجة عزوف الأطباء عن العمل في تلك الأماكن ، سعت الحكومة من جانبها لحل تلك المشكلة بإصدار القوانين والانظمة التي تلزم الطبيب بالعمل في المناطق البعيدة ، حينما أصدرت في عام ١٩٤٧ قانون الخدمة الطبية رقم (٤٨) لسنة ١٩٤٧ ، الذي ألزمت المادة السادسة الفقرة الثانية منه الطبيب الذي يتعلم على نفقة الحكومة واكمل خدمة الاحتياط بالعمل في المستشفى التعليمي ، وامانة واحدة عليه أن يقضي بالتتابع الخدمة لمدة سنة في المستوصفات السيارة وسنة واحدة في ناحية أو قضاء، ثم سنة أخرى في أحد الاقضية (الحكومة العراقية ، ١٩٤٨ ، ص ٣٧٧) .

أما الأطباء الذين تلقوا تعليما خاصاً (على نفقتهم) ، فانهم يخضعون لمواد القانون التى يخضع له اقرانهم ممن درسوا على نفقة الحكومة ولكن بطريقة الممارسة الحرة أو بطريقة التوظيف فيها (الحكومة العراقية ، ١٩٤٨ ، ص ٣٧٨) وأجازت المادة العاشرة الفقرة الثانية من ذلك القانون، لوزير الصحة حرمان الطبيب المعين من مزاولة مهنة الطب حتى يلتزم باحكام ما ورد في القانون"، فيما أجازت الفقرة ٣ من نفس المادة " للوزير حق حرمان موظف الخدمة الطبية مدة ثلاث سنوات من مزاولة مهنته إذا لم يلتحق بالمكان المنقول اليه (الحكومة العراقية ، ١٩٤٧ ، ص ٣٨٢).

ونظرا لكثرة الشكاوي والتظلمات لإجراءات الحكومة وقوانينها الصارمة تجاه الأطباء، دفع النقابة إلى رفع مذكرة بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٣ الى وزارة الصحة التي كان حينها الدكتور عبد المجيد القصاب وزيرا لها، وقد أرفقت النقابة تلك المذكرة ببعض الحلول الفعالة ، وقد أشارت المذكرة إلى أن العناية الصحية لسكان تلك المناطق النائيه يصطدم بعقبتين اساسيتين هما : قلة الأطباء، والأخرى عدم رغبة الأطباء فى الذهاب إلى هذه المناطق (الشرقاوى ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٢)

أقترحت النقابة في المذكرة التي رفعتها الى وزير الصحة لحل تلك العقبة الأولى، هو التوسع فى القبول بالكلية الطبية لأكبر عدد ممكن من الطلاب، على أن يرافق ذلك تهيئة المستلزمات الفنية والإدارية لاستيعاب تلك الاعداد الجديدة من الطلاب، الأمر الذي ساعد ولو في حدود معينة في حل جزء من هذه الازمة، أما بشأن العقبة الثانية، فقد اقترحت النقابة بموجب الاخذ بمبدأ الترغيب والابتعاد عن الطرق القسرية المتبعة حاليا مهما كان سندها القانوني

قويا، كما حددت النقابة وسائل الترغيب وذلك عن طريق توفير مستلزمات العيش اللائق لهم في اماكن عملهم النائية كتوفير سكن ملائم، والتعويض المادي أو المعنوي المناسب (القادرى ، ٢٠١٣ ، ص ٦٨) .

أعتقدت النقابة أن ذلك هو الحل الأمثل، ويكاد يكون هو المخرج الوحيد " **للأزمة المستحكمة**"، على حد وصفها التي اخذت تزداد سوءا يوما بعد يوم، وأخذت معها تزداد الحاجة لذوي المهن الطبية ولاسيما الأطباء (القادرى ، ٢٠١٣ ، ص ٦٨) .

رأت النقابة منذ تأسيسها أن العناية الطبية للسكان لا تتم إلا بتوفير الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع على اساس مبدأ المجانية، باعتبار أن الخدمة الطبية حق من حقوق المواطن، ومن أجل تحقيق هذه الغاية أدركت النقابة انه من الضروري الاسراع بدراسة موضوع " تأميم الطب " وبحث امكانية تطبيقة في البلد ومعوقات تنفيذة، فشكلت النقابة لذلك الغرض لجنة في عام ١٩٥٤ برئاسة الدكتور أحمد الجلبي عضو اللجنة العليا للنقابة، وعضوية كل من الدكتور ابراهيم الحيالي عضو اللجنة العليا، والدكتور رفعت علي رئيس لجنة انضباط منطقة بغداد، والدكتور هاشم بركات والدكتور صالح عبد المنعم، والدكتور محمد الجلبي، والدكتور وارطان السكندريان رئيس لجنة أطباء الاسنان المهنية وعضو اللجنة العليا، والصيدلي الكيمياوي عبد الوهاب قطان (المجلة الطبية ، ١٩٧٣ ، ص ٢ / ١٠٣) ، وقد رفعت تلك اللجنة تقريرا إلى اللجنة العليا للنقابة وبينت فيه، انه من المبكر الآن الحديث عن " تأميم الطب " في العراق نتيجة للصعوبات المالية والفنية التي تعرقل تطبيقة، وهي النقص الكبير في المؤسسات الصحية فضلاً عن قله الملاكات الطبية (التكريتى ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٤) .

كما وطرحت تلك اللجنة أن تأخذ الأسس الآتية عند تطبيق " تأميم الطب "، وهي وضع خطة علمية منظمة من أجل تنظيم وتطوير الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية وجعلها متوفرة لدى الجميع بسهوله ومهارة وخبرة واختصاص، اعتبار الهدف الموجة للمؤسسات الصحية هو الطب الوقائي والعلاجي وذلك من أجل رفع المستوى الصحي للبلاد، حصر ممارسة موظفي الخدمة الصحية بالمؤسسات الصحية الحكومية فقط تطبيق الانظمة والتعليمات الصحية الوقائية، اعتبار المستشفيات هي الوحدة الأساسية للخدمة الطبية العلاجية، بالإضافة إلي تهيئة الملاكات الطبية اللازمة قبل الشروع بتنفيذ " **تأميم الطب** " من أطباء وصيادلة وأطباء اسنان وممرضات ومضمدين وموظفين صحيين وأخصائين، واخيرا إعداد ميزانية خاصة تلبي جميع التكاليف المالية لذلك المشروع (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ١٨٨-١٨٩) . ومن أجل سد النقص في الملاكات الطبية والمؤسسات الصحية ورفع مستواها العلمي اقترحت النقابة على وزارة الصحة عام ١٩٥٤ مايلي: (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ١٨٩)

(١) زيادة الأعداد المقبولة في كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان بعد تهيئة المستلزمات الفنية والإدارية .

(٢) افتتاح مدارس عديدة للخدمات الطبية تكون بديله عن المدارس الحالية يقبل فيها خريجو الدراسة المتوسطة على أن تكون مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، يدرس الطالب فيها في السنتين الأولى والثانية علوم طبية وصحية عامة، وفي السنة الثالثة تكون اختصاص في الموضوع الذي يختارة الطالب للتخصص فيه.

(٣) تأسيس مدرسة للممرضات في مركز كل لواء يقبل فيها خريجات التعليم المتوسط تكون مدة دراستها ثلاث سنوات .

(٤) تأسيس مدرسة قباله يقبل فيها خريجات مدرسة التمريض، ومدة الدراسة فيها سنة واحدة.

(٥) تأسيس معهد عالي للمرشدات الصحيات تقبل فيه خريجات الدراسة الثانوية مهمتة هي تثقيف المرشدات ثقافة صحية عالية .

(٦) إقامة دورات تدريب للعاملين في الحقل الصحى ولاسيما للخريجيين الجدد وذلك لرفع مستواهم العلمي والمهني .

(٧) تهيئة الامكانيات اللازمة لدورات الاختصاص.

(٨) أرسال بعثات للتخصص في خارج البلاد.

كان للنقابة دور في ابراز مساعيها لأغاثة المنكوبين والمتضررين، ويتجلى ذلك في عام ١٩٥٥ عندما انتشر في العراق مرض الملاريا (رشيد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٠) ، وفي سياق هذه الاحداث تقدمت النقابة بقيامها بمشروع مكافحة الملاريا وذلك بالتعاون مع الحكومة العراقية عن طريق قيامها بحملات الرش الواسعة لجميع الوية العراق، فقد تمكنت النقابة من حماية (٢٤٦،٧١٣) شخصا في المدن و (٣،٣٦٩) شخصا في القرى (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٦ ، ص ١ /٤٥) .

كما أن حرية الممارسة للأطباء بشكل خاص ولذوي المهن الطبية بشكل عام كانت قد شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام النقابة، نظراً لكثرة الشكاوي التي قدمها الأطباء للنقابة من سياسة الحكومة التي الزمت قوانينها وأنظمتها موظف الخدمة العمل في المناطق النائية والبعيدة، وقد هددت تلك القوانين واللوائح بالعقوبات والحرمان من مزاولة المهنة لمدة ثلاثة اعوام في حاله امتناعه تنفيذ أوامر النقل الصادرة بحقه، فلذلك انحازت النقابة إلى جانب موظفي الخدمة الطبية، إذ رأت النقابة أن تلك القوانين واللوائح التي اصدرتها الحكومة قد حدث من حرية الممارسة لذوي المهن الطبية دون غيرهم من موظفي الدولة، فضلا عن أن حق الاستقاله لباقي الموظفين المهنيين قد حفظ لهم حرية مماسة مهنتهم عكس موظفي الخدمة الطبية (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٦ ، ص ٢ /٧٣) ، وقد عدت النقابة ذلك مخالفة صريحة لحقوق الانسان التي كفلها الدستور العراقي في المادة (٢٣) التي أكدت على حق العمل والحرية في اختيار نوعه (مجلة المهن الطبية ، ١٩٦٠ ، ص ٢ /٤٤).

واستمرت مطالب موظفى الخدمة الطبية لوزارة الصحة من أجل تعديل تلك القوانين واللوائح التي أن تلك المطاليب ذهبت حدث من حرية الممارسة لذوي المهن الطبية، إلا ادراج الرياح، مما دفع بالنقابة برئاسة نقيبها الدكتور رشيد زكريا إلى رفع مذكرة لرئيس الوزراء (السعيد ، ٢٠٠٤ ، ص ٦) بتاريخ ٢ حزيران ١٩٥٦ وقد استعرضت فيها النقابة المحاولات التي بذلتها منذ تأسيسها للدفاع عن حرية الممارسة لأعضائها، لكونها حقا مقدسا لا يمكن التخلي عنة، وقد طالبت النقابة رئيس الوزراء نوري السعيد بالتدخل شخصيا لتعديل القوانين واللوائح التي تحد من تلك الحرية، وأختتم النقيب رشيد زكريا تلك المذكرة باحتجاج شديد اللهجة وهذا يدل دلاله واضحة على حاله الاحباط التي وصلت اليها النقابة (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ص ٢ / ٧٥) .

شهدت مدينة كركوك أحداث راح ضحيتها العديد من الابرياء، عندما قرر العالي كركوك الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ ساروا بمسيرات جماعية تهتف للثورة، إلا أن تلك المسيرة جوبهت مساءً بمسيرات استفزازية من قبل الاكراد، وكان هدفهم من ذلك هو أخلاء مدينة كركوك من سكانها الاصليين التركمان وضم تلك المدينة النفطية الهامة إلى مناطقهم في الشمال، فقام الاكراد بعمليات قتل واستمرت يومان، وقد عدد القتلى التركمان

(٢٩) قتيلا و (١٣٠) جريحا، فضلاً عن نهب وتدمير وحرق المنازل والمقاهي والمخازن (المركز العراقى ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٢) ، حيث كان للنقابة موقف انساني، عندما قامت بجمع التبرعات لعوائل الشهداء، وكعادتها قامت النقابة ايضا بتشكيل لجنة فرعية لجمع التبرعات من أعضاء النقابة لاعانة منكوبي حوادث كركوك (التقرير ، ١٩٥٩ ، ص ١٢) وهذا يدل أن النقابة وأعضائها كانوا يتمتعون بروح انسانية وشعور نبيل تجاه تلك الأحداث .

تواصلت النقابة بتقديم المذكرات بشان منع الممارسة لأفراد ذوي المهن الطبية في العهد الجمهوري وذلك حينما قدمت النقابة مذكرة في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩ إلى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، ومذكرة ثانية إلى وزير الصحة الدكتور محمد صالح محمود، ومذكرة ثالثة إلى وزير المالية محمد حديد (الفتلاوي ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٧- ١٠٨) ، وقد تضمنت جميع تلك المذكرات ما اقترحته النقابة من أمر يخص تعديل بعض المواد الواردة في قانون الخدمة المدنية، وقد بين نقيب ذوي المهن الطبية الدكتور وصفي محمد علي بان منع الممارسة كانت من المشاكل التي عملت النقابة منذ تأسيسها على ايجاد حل لها، وكما بين نقيب ذوي المهن الطبية في المذكرة أن موظفين ذوي المهن الطبية قد تذمروا من قانون الخدمة الطبية وقانون ممارسة الطب لان تلك القوانين قد تحتوي على بعض المواد المجحفة بحقهم اضافة إلى أنه منح صلاحيات للوزير يمنع بموجبة شاغلي الوظائف الطبية من الممارسة حيث امتنعوا عن الاتحاق بالوظيفة المعينين لها أو المنقولين اليها أو لم يداوموا فيها (التقرير ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥ -٢٦).

وكان لتلك المساعى التي بذلتها النقابة من خلال مخاطبتها الجهات الرسمية، قد أثمرت عن تجاوب وزير الصحة الدكتور محمد صالح محمود لتلك المذكرات وإحساسه بالشعور النقابي، فوافق على عدم استعماله الحق الذي منحه له ذلك القانون بمنع موظفي الخدمة الطبية من عدم الممارسة، كما بين وزير الصحة للنقابة أن كافة الانذارات الموجهة في ذلك القانون وممن تنطبق عليهم عقوبة الحرمان من الممارسة تبقى تلك المادة شكلية بالرغم من استمرار وجودها في القانون(التقرير ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦)، وهذه الخطوة كانت أحد جهود النقابة التي ساهمت في وضع حل لتلك المشكله التي استمرت منذ تأسيس هذه النقابة بل وقبل تأسيسها.

ومن أهم ما قامت بة النقابة من مساهمات من أجل رفع الخدمات الصحية فى كافة مناطق العراق مشاركتها في مد يد العون والمساعدة في عدة مناسبات لمن يعانون ويلات الحروب والازمات، فضلاً عن قيامها بمكافحة الأمراض المنتشرة ، وصيانه البلاد من الأمراض الوبائية الوافدة من البلاد الأخرى (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢٠/١- ٢٢١).

سجلت النقابة أول حضور لها على المستوى الداخلي في عام ١٩٥٩، عندما تعرضت مدينة الموصل إلى صراعات ضد حكم عبد الكريم قاسم، وكان سبب ذلك الصراع هو حدوث نزاع بين القوميين الذين ايدوا الوحدة العربية ، وبين الشيوعيين الذين وقفوا بالضد منها، مما قام عدد من الوزراء القوميين بتقديم استقالتهم بعد أن رفضت مطالبهم المتمثلة بمنح الاحزاب القومية حرية العمل وأصدار الصحف التي تعبر عن مواقفهم أسوة بالحزب الشيوعي، ولهذا فقد أستاء الضباط الاحرار من تلك السياسة فعاودوا نشاطهم وشجعوا العقيد الركن عبد الوهاب الشواف (بطاطو ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٢) لقيادة حركة إذار ١٩٥٩ التي لم يكتب لها النجاح، ورغم فشل تلك الحركة إلا أنها تركت آثار مدمرة في نفوس أهـــــالي مدينة الموصل (السامرائى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٨) .

وكان موقف النقابة أنها قد عملت على تشكيل لجنة مهمتها جمع التبرعات لعوائل الشهداء ومنكوبي ومتضرري مدينة الموصل نتيجة لتلك المؤامرة الاليمة التي حدثت في الموصل، وكما قام نقيب الأطباء الدكتور وصفي محمد علي بالاتصال برئيس اركان الجيش من أجل تطوع أعضاء النقابة الذين ابدوا استعدادهم لأسعاف الجرحي (التقرير ، ١٩٥٩ ، ص ١٢) .

ومن مواقف النقابة الأخرى في سبيل تحسين الوضع الصحي، قيامها بمكافحة وباء الكوليرا الذي انتشر في جميع ألوية العراق من الشمال إلى الجنوب إلا انه تركز بصورة اكثر في مناطق الفرات الاوسط في خريف عام ١٩٦٦، عندما اجتمعت النقابة برئاسة نقيبها الدكتور طلال ناجي شوكت بجلستها الحادية والعشرين غير الاعتيادية المنعقدة في ١١ ايلول ١٩٦٦ ، وتداولت موضوع حدوث اصابات الكوليرا في بعض انحاء العراق وفي نهاية جلستها بعثت النقابة كتابا إلى وزير الصحة الدكتور فؤاد حسن غالي وجاء فيه، بان النقابة مستعدة لوضع كافة امكانياتها المهنية والعلمية تحت تصرف وزارة الصحة (مجلة المهن الطبية ، ١٩٦٧ ، ص ٣ / ٦١) .

وبعد ايام جاء رد وزير الصحة الدكتور فؤاد حسن غالي حول الكتاب الذي بعثت به النقابة، مفاده أن هذه الوزارة تقدر أجل التقدير الخدمات التي تقدمها نقابة الأطباء في أجل الخدمة العامة، وقد بين وزير الصحة بان النقابة سباقة دائما في وضع امكانياتها العلمية والمهنية تحت تصرف وزارة الصحة ومتعاونة معها إلى اقصى حد (الشرقاوى ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٨) .

تعاونت وزارة الصحة ونقابة الأطباء على تكوين لجنة برئاسة الدكتور مهدي السماك (السماك ، ٢٠١٢ ، ص ١ / ٥) مهمتها القيام بحملات مكثفة من أجل تلقيح المواطنيين في كل ألوية العراق ضد وباء الكوليرا، وقد عد ذلك الوباء مشكله كبيرة واجهت حكومة عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائه ناجي طالب، لذلك اقرت الحكومة ضرورة القضاء على وباء الكوليرا، وبالفعل قامت تلك اللجنة بواجبها خير قيام واستطاعت انقاذ حياة المواطنيين من ذلك الوباء (السماك ، ٢٠١٢ ، ص ١ / ١٧٠-١٧١)

أكدت نقابة الأطباء تقديرها واعتزازها بالجهود التي بذلتها السلطات المسؤولة بكافة مستوياتها بالعمل ليلاً ونهاراً، وباركت النقابة لهم تلك الجهود التي أبدوها فضلاً عن تعاونهم مع النقابة من أجل مكافحة ذلك الوباء من العراق (مجلة المهن الطبية ، ١٩٦٦ ، ص ٢ /٦١) .

كانت النقابة حاضرة في مواجهة الكوارث الطبيعية التي مرت بها البلاد، ففي مايس عام ١٩٦٧ فاض نهر الفرات نتيجة الأهمال الذي سارت علية الحكومات المتعاقبة في عدم الاهتمام بمشاريع الري والسدود، إذ تعرض العراق بصورة عامة إلى ذلك الفيضان، إذ شهد ذلك العام ارتفاعا ملحوظا في مناسيب نهر الفرات واصبحت بعض المدن مهددة بالغرق وحصل إخلاء عدد من القرى وتهجير وتشريد الآلاف من السكان إلى مناطق أخرى، كما قضت المياه على المئات من المواشي (حميدى ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣/١٠) .

وعلى أثر ذلك شكلت نقابة الأطباء لجنة مركزية لذلك الغرض تحت اسم "**اللجنة المركزية لأسعاف منكوبي الفيضان**"، تألفت كل من الدكتور عبدالجبار جنيد، والدكتور عبد الكريم الكروي، والدكتور عباس القويزي، والدكتور قيس الدوري، والدكتور عبدالخالق القصب، والدكتور سعد عبد الرزاق، عملت اللجنة على إجراء اكتتاب بمبلغ الفي دينار المساعدة منكوبي الفيضان، كما قامت اللجنة بجمع التبرعات وتوزيع المساعدات على المنكوبين، فانهالت عليها المساعدات والتبرعات المالية والنقدية والعينية من داخل وخارج البلاد ، وقد تجاوزت مصروفات اللجنة مبلغ

قدرة (٧٠٠٠٠) دينار، صرفت على شراء المواد الغذائية فضلا عن توزيع الاعانات النقدية على المتضررين (التقرير ، ١٩٥٧ ، ص ١١) .

المبحث الثالث: دور نقابة أطباء العراق على المستوى الخارجي :

لم تقتصر أسهامات نقابة الأطباء على المستوى الداخلي فقط بل شملت ايضاً المستوى الخارجي وذلك من خلال تفاعل النقابة على الصعيد الاقليمي، عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي من قبل فرنسا وبريطانيا واسرائيل في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ ، أثر قيام مصر بتأميم قناة السويس، إذ تفاعلت النقابة مع تلك الأحداث وسارعت بتقديم المساعدة للشعب المصري، من خلال تبرعها بمبلغ قدرة (٨٥٠،٤٥٣٠) دينار ، حيث وزع على المتضررين من ذلك العدوان .

كما تضمن نشاط النقابة على الصعيد الاقليمي أن تقدمت بمبلغ قدرة (١٥٩٧) دينار المساعدة مجاهدي القطر الجزائري اثناء تعرضة لاعتداء السلطات الفرنسية عام ١٩٥٧، عدا ما تبرع بة الأعضاء في ألوية الموصل وديالى والبصرة، وقد بلغت مجموع تبرعات الأعضاء في لواء البصرة (١٨٢٠) دينار، وقد وجهت النقابة للعضو الدكتور جمال الدين الفحام (زيادة ، خالد محمود ، ٢٠١٢ ، ص ٥٤) شكرها على تبرعة السخي البالغ (١٠٠٠) دينار (التقرير ، ١٩٥٧ ، ص ١١– ١٢) .

استمرت النقابة في دعم يد العون لمجاهدي الشعب الجزائري الشقيق، عندما قررت اللجنة العليا للنقابة بجلستها ١٢ المؤرخة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩ تشكيل لجنة فرعية مهمتها حث الأعضاء على المساهمة في هذا العمل الانساني واستحصال على موافقة من الجهات المسؤولة بإجراء اكتتاب الجمع نماذج طبية من الادوية والعقاقير من أجل تقديمها إلى أبطال القطر الجزائري الشقيق لكي يساعدهم على الصمود والاستمرار بكفاحهم البطولي ضد الاستعمار الفرنسي، وبالفعل قامت تلك اللجنة بواجبها خير قيام (الحاج ، ٢٠١١ ، ص ٧٨).

واصلت النقابة تعاطيها مع أغلب القضايا على الصعيد القومي، عندما تعرضت بعض البلاد العربيه للعدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ ، وقد بينت نقابة الأطباء لأعضائها، أن أمتنا العربية تمر في ظروف قاسية ومحنة من أشد المحن التي تعرضت لها عبر تاريخها المليء بالأحداث، إذ أن قسما من اراضيها محتله من قبل قوى البغي والعدوان كأسرائيل والدول الاستعمارية الكبرى، وانطلاقا من واقع أمتنا وظروفها الحاضرة علينا أن تعمل تحت شعار (كل شيء من أجل المعركة) ، وكما بينت النقابة انها سوف تساند وتدعم بكل طاقاتها وقوتها العمل الفدائي في الاراضي العربية المغتصبة، كذلك اعلنت الهيئة العامة لنقابة الأطباء رفضها للحلول الاستسلامية ودعت الحكومات العربية إلى الوحدة لأجل مواجهة تلك المشاكل وإزالة آثار العدوان والعمل من أجل إعادة بناء القوة العسكرية العربية من جديد " نحن كأعضاء عاهدنا انفسنا أن نبني بلدنا ونسعى لتحسين جوانبة لكي يكون دعامة حصينة تستند عليها مقاومة أمتنا العربية في سبيل أسترجاع كافة حقوقة المسلوبة كما بينت النقابة أيضا، أنه من الواجب علينا أن نسهم في هذه المعركة التى تهم كل فرد من افراد أمتنا العربية " (المجلة الطبية العراقية ، ١٩٦٨ ، ص ١ /٣٣)

وسجل للنقابة موقفها إزاء القضية الفلسطينية ومناصرتها، إذ عقدت اللجنة العليا لنقابة الأطباء جلستها العاشرة غير الاعتيادية بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧، حول المساندة الأمريكية والبريطانية الكامله للكيان الصهيوني ومشاركتهما في العدوان المسلح ضد الدول العربية، حيث قررت النقابة توجية برقية إلى رئيس العراق عبد الرحمن عارف تناشدة بمصادرة حصص الشركات البريطانية والأمريكية العاملة في العراق فضلاً عن قطع ضخ النفط عن الدول المعتدية،

كذلك طلب مجلس النقابة قطع كافة العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية مع تلك الدولتين العدوتين، وكما طالب مجلس النقابة فتح صفوف الدفاع المدني (المجلة الطبية العراقية ، ١٩٦٨ ، ص ١ /٢٦) .

أقدمت النقابة على توجية الدعوة لجميع أعضاء النقابة وهم الأطباء وأطباء الاسنان والأطباء البيطريين الذين يرغبون في التطوع فى الدفاع المدني أو في صفوف الجيش، فيرجى منهم تسجيل اسمائهم لدى مكتب النقابة إذا كانوا من بغداد، وفي الألوية الأخرى لدى ممثلي النقابة في الألوية (المجلة الطبية العراقية ، ١٩٦٨ ، ص ١ /٢٧) .

وقد أرسل النائب الأول لنقيب الأطباء الدكتور جمال أحمد حمدي كتابا إلى وزير الدفاع شاكر محمود شكري حول تبرع النقابة بملبغ (١٠٠٠) دينار للجيش العراقي الذي يخوض معركة المصير العربي مع القوات العربية ضد الصهاينة ، وفي السياق نفسة أرسلت النقابة كتابا آخر إلى سفارتى مصر وسوريا في بغداد حول تبرعها بمبلغ (٣٠٠٠) الف دينار للقوات العربية التي تخوض تلك المعركة، وكان ذلك بالتنسيق مع الحكومة العراقية إذ خصصت ايضا مبلغا قدرة (٢٥٠٠٠٠) مليون دينار النقابة الأطباء ليتم توزيعها على المتضررين من ذلك الاعتداء (المجلة الطبية العراقية ، ١٩٦٨ ، ص ١ /٣٠) .

وأجاز وزير الداخلية عبد الستار عبد اللطيف (الزبيدى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٨٣-٣٨٤) لنقابة الأطباء القيام بإجراء أكتتاب الجمع مبلغ خمسين الف دينار وذلك عن طريق التبرعات الاختيارية من أعضائها لغرض دعم المجهود الحربي العربي خلال مدة ستة اشهر اعتبارا من تاريخ ١٣ حزيران ١٩٦٧ تحت اشراف لجنة متكونة من الدكتور طارق ابراهيم حمدي (الفكيكى ، ٢٠١٠ ، ص ١/١٨٤-١٨٥) والدكتور توفيق عبد الجبار، والدكتور ابراهيم خليل اسماعيل، والدكتور عبد الرزاق حسن، والدكتور عبد الكريم الكروى، والدكتور عبد الجبار جنيد، والدكتور محمد خضر محمد، والدكتور عباس القويزي، وقد أرسلت النقابة إلى ممثليها في الألوية كافة لتشكيل لجنة فرعية في كل لواء لذلك الغرض (القادرى ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٦).

بلغت مجموع المبالغ التي ساهمت بها نقابة الأطباء من قبل لجنة الأكتئاب للمجهود الحربي العربي (١٢٥، ٤٦٢ ، ٧٠) دينار ، إذ صرفت منها النقابة (١٠٠٠) دينار للمجهود الحربي لقوات الجيش العراقي، و (٣٠٠٠) دينار للمجهود الحربي لقوات الجيوش العربية، كما صرفت النقابة مبلغ (٧٥٢٠،١٨١) دينار كاغذية للشعب العـــربي فـــــي الجمهورية العربية السورية والاردن (القادرى ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٦) .

طلبت النقابة من المؤسسة العامة للأدوية عقد اجتماع غير اعتيادي لمجلس المؤسسة وذلك لدراسة موضوع استيراد الادوية البريطانية والأمريكية وأدوية المانيا الغربية وقد استجابت المؤسسة للطلب، وقد وضعت النقابة عدة مقترحات حول ذلك الموضوع وهي: (المجلة الطبية العراقية ، ١٩٦٨ ، ص ١ /٣٣)

١ – المقاطعة التامة للدول التي شاركت في العدوان وهي بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية

٢– مقاطعة أدوية الدول التي صوتت ضد مشروع الدول غير المنحازة الذي قدم إلى الجمعية العومية للامم المتحدة.

٣– اعتبار الادوية المنتجة في الدول العربية كانها منتجة في العراق وعلى هذا يجب اعطائها الأفضلية دون عرضها في مناقصة مع الدول الاجنبية.

٤- سد حاجات العراق من الادوية التي لا يمكن استيرادها من الدول العربية من الدول الصديقة والدول المحايدة.

٥- انشاء معمل للادوية في سامراء ، وذلك لسد حاجة العراق من الأدوية.

وترى الباحثة من خلال ما تقدم يتضح أن نقابة الأطباء أسهمت من خلال جهودها التي بذلتها في الارتقاء بالواقع الصحي نوعا ما وذلك من خلال رفع العديد من المذكرات إلى الجهات الرسمية، فضلاً عن قيامها بأعمال مكافحة وتلقيح لعدد من سكان مناطق العراق وانقاذها الحياة الكثير من المواطنين سواء على المستوى الداخلي والقومي، وكان هناك تعاون وتنسيق كبيرين ما بين الحكومة العراقية من جهة، ونقابة الأطباء من جهة أخرى في دعم المجهود العربي ضد العدوان الذي قام به الصهاينة ضد الأمة العربية، ومما يعني أن النقابة كانت حاضرة في اغلب المشاكل والازمات التي حدثت على المستويين الداخلي والخارجي .

المبحث الرابع : مشاركة نقابة أطباء العراق فى المؤتمرات الطبية :

تعد المؤتمرات الطبية نشاط مهم من أجل تطوير مهنة الطب بوصفها علما يمس حياة الناس عموماً، وقد دأبت نقابة الأطباء على أرسال ممثليها إلى المؤتمرات الطبية الغرض الاطلاع على آخر التطورات فى المجال الطبي ، لتطوير خبرات الأطباء العراقيين .

أشتركت النقابة فى المؤتمر العربي الثاني والعشرون الذي جرت وقائعة في العاصمة السورية دمشق للمدة من ٨ – ١٢ اب ١٩٥٤ خلال عطله عيد الاضحى، وقد اشترك في ذلك المؤتمر ممثلون من كافة الاقطار العربية، وقد مثل الحكومة العراقية في المؤتمر الدكتور جلال العزاوي، ومثل النقابة الدكتور عبد الجبار العماري، فضلا على حضور (٢٤) طبيبا وطبيبة عراقية، بينما بلغ مجموع المؤتمرين (٥٠٠) طبيبا وطبيبة (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ٢١٥) .

أفتتح المؤتمر رئيس سوريا أديب الشيشكلي (الراوى ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٤) بإحتفال رسمي بمدرج الجامعة السورية، وقد حضر حفل افتتاح المؤتمر مندوبو وزارات الصحة والنقابات الطبية في الاقطار العربية، وكما حضر مندوبو كليات الطب الفرنسية والأمريكية في بيروت ، ومندوب مكافحة التدرن، فضلاً عن حضور مندوبو الصحافة والإذاعة في البلاد العربية(مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ٢١٥) ، وقد تضمن منهاج المؤتمر عدة مواضيع منها، الأمومة والطفوله، أمراض الغدد الصم، طب الأسنان (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ٢١٥) .

وألقيت المحاضرات في المؤتمر باللغة العربية عدا محاضرة واحدة ألقيت باللغة الفرنسية، وكان للأطباء العراقيين حضور مملوس في هذا المؤتمر، إذ ألقوا أبحاثاً في موضوعات المؤتمر دلت على خبرة واهتمام الأطباء العراقيين الأوائل وحرصهم على شرف مهنة الطب، ومنهم ممثل النقابة الدكتور عبد الجبار العماري، حيث القي بحثاً في المؤتمر بعنوان مرض الهايداتيد في العراق (الأكياس المائية الدودية)، وقد حظي بحث ممثل النقابة الدكتور عبد الجبار العماري باهتمام أعضاء المؤتمر حيث ظهر تفاعلهم معه. وصدرت عن هذا المؤتمر العديد من التوصيات أهمها (مجلة المهن الطبية ، ١٩٥٤ ، ص ٢١٧ – ٢١٨):

١- الطلب إلى الحكومات العربية التوسع في اعداد مراكز الاحصاء الطبي وان يخصص بها قسم المرض السرطان، وان تتصل هذه المراكز بمركز موحد لتوزيع المعلومات على الاقطار العربية.

٢- تكوين لجنة دائمة لتوحيد المصطلحات يكون مقرها في الجامعة السورية.

٣- التقدم إلى الحكومات العربية بالرجاء في التوسع فيما لديها من المراكز الطبية والاجتماعية لرعاية الامومة والطفوله وارشاد الامهات إلى أفضل الطرق لتربية الاطفال.

٤- ونظرا لافتقار البلدان العربية إلى مختبرات لفحص مرضى الغدد الصم، يطلب المؤتمر من الحكومات تأسيس مختبر في كل قطر عربي من أجل تهيئة أفضل السبل لعلاج المرضى علاجا علميا وصحيحا.

٥- أقترح المؤتمر على الدول العربية ضرورة وجود دستور أدوية موحد(كتاب يحتوى على جميع الأدويةالمسموح باستخدامها) ، وعلى أن تنفذ النسخة العربية لدستور الأدوية المصري اساسا للدستور العربي الموحد.

كما شاركت النقابة في افتتاح المؤتمر الدولي الرابع لشلل الاطفال الذي عقد في مدينة جنيف يوم ٨ كانون الأول ١٩٥٧ ، واستمرت اعماله على مدى خمسة أيام، وحضر المؤتمر وفود تمثل (٤٢) دوله إلى جانب العديد من الممثلين عن بعض الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بمرض شلل الاطفال، وقد حضر عن البلدان العربية ممثلون عن العراق ومصر وسوريا ولبنان، وقد مثل العراق في هذا المؤتمر الدكتور سلمان تاج الدين (الدملوجي ، ٢٠٠٣ ، ص ١/٢٢٠- ٢٢١) ليكون ممثلا عن العراق ونقابة ذوي المهن الطبية (العلوجي ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٦) .

وساهمت النقابة بصورة فعالة في تنظيم وأعداد عقد المؤتمر الطبي الأول لاتحاد الأطباء العرب، الذي عقد في بغداد للمدة من ٦ - ١٠ إذار ١٩٦٢ بحضور عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، وشارك في المؤتمر وفود عديدة من ثمان دول عربية إذ بلغ عدهم (٨٠٠) عضوا، وبلغ عدد الأطباء العراقيين المشاركين في المؤتمر (٦١) طبيبا، وكانوا اكثرهم أعضاء في نقابة ذوي المهن الطبية، وكانت الغاية من عقد هذا المؤتمر من أجل التقاء الأطباء العرب ليتدارسوا ويبحثوا في مشاكل العالم العربي الصحية وتبادل وجهات النظر، من أجل رسم سياسة صحية موحدة تكفل لكل مواطن عربي حقة في العيش في مستوى معيشي وثقافي لائق بة، فضلاً عن تنظيم الرقابة على الأدوية، ووضع تشريعات للصيدلة ، وكما تخلل المؤتمر عرض سبعة أفلام طبية، وندوتان أحدهما عن واجبات الطبيب نحو الوطن العربي، والأخرى حول رفع المستوى العلمي للأطباء في البلدان العربية(العلوجي ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٨) .

في النصف الثاني من ايلول ١٩٦٤ شاركت النقابة فى المؤتمر الصيدلي العربي التاسع الذي انعقد في مدينة بيروت، وتركزت مشاركة النقابة في المؤتمر على عرض البحوث المبتكرة في العلوم الصيدلية، كما أكدت النقابة على توفير الخدمات الصيدلية للمواطنين في كل منطقة من ارجاء الوطن العربي، واقترحت النقابة ضرورة انشاء سوق دوائي عربي مشترك فضلاً عن دعمها لصناعة الأدوية العربية ومسايرتها للنهضة الصحية العربية (العلوجي ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٦) .

وفي عام ١٩٦٧م ، وجة نقيب الأطباء الدكتور طلال ناجي شوكت دعوات إلى ممثلي النقابات الطبية وجمعيات الفلاحين والعمال الحضور المؤتمر الجماهيري الذي عقد في قاعة الشعب بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٧، وقد مثل نقابة الأطباء في هذا الاجتماع كل من الدكتور طلال ناجي شوكت والدكتور راجي عباس التكريتي، فضلاً عن حضور العديد من ممثليين النقابات والجمعيات والاتحادات (عرفان ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٧) ، وكما دعت النقابة منظمة التحرير الفلسطينية (صالح ، ٢٠١٤ ، ص ١٢) إلى حضور ذلك الاجتماع، أفتتح المؤتمر بكلمة ألقاها

نقيب الأطباء الدكتور طلال ناجي شوكت، وتوالت بعد ذلك كلمات الممثلين الآخرين حسب الاحرف الابجدية (مجلة المهن الطبية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٩) .

وألقيت كلمات وبحوث قصيرة بهذه المناسبة شارك فيها كل من الدكتور طلال ناجي شوكت نقيب الأطباء، والدكتور عزت مصطفى ممثل عن اتحاد الأطباء العرب والمهندس أديب الجادر ممثل عن اتحاد المهندسين العرب، والدكتور مالك الدوهان عن اتحاد المعلمين العرب، والسيد خليل مرزوق عن نقابة المعلمين، والدكتور نزار الطبقلجي ممثلا عن جامعه بغداد، والسيد زكي الخشالي عن جمعية الحقوقيين، والسيد عمر البجاري عن اتحاد العمال، والسيد ابراهيم الشلال عن اتحاد الفلاحين، وكانت جميع البحوث من أجل دعم قضية فلسطين والامة العربية. (مجلة المهن الطبية ، ١٩٦٧ ، ص ٣٠).

كذلك كان لنقابة الأطباء حضور فعال في المؤتمر السادس الاتحاد الأطباء العرب الذي عقد خلال المدة –١١ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٧م) الموافق خلال عطلة عيد الفطر المبارك. بمدينة الخرطوم بالسودان (العلوجي ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٦) ، وقد مثل العراق والنقابة في ذلك المؤتمر نقيب الأطباء الدكتور عزت مصطفى، فضلاً عن العديد من الأطباء ومعظمهم كانو أعضاء في النقابة والجمعية الطبية العراقية، وبعد افتتاح المؤتمر تناول المؤتمرون المناقشة في الابحاث والموضوعات العلمية التي تعود بالفائدة على البلدان العربية (عرفان ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٩) .

وايضا كان للأطباء العراقيين مساهمة متميزة في الندوات التي عقدت بين جلسات المؤتمر، ومن تلك الندوات التي ساهم بها الأطباء وكانت مناقشتهم على مستوى عالي هي: (عرفان ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٩)

- ❖ المشاكل الدوائية في البلاد العربية.
- ❖ أمراض شرايين المخ.
- ❖ أمراض ضيق الشريان التاجي للقلب.
- ❖ أمراض الكبد والمرارة.

مما تقدم نجد أن نقابة الأطباء كانت لها مساهمات وحضور واضح وفعال في المؤتمرات الطبية التي أسهمت في رفع المستوى الصحي للبلد والمهني لأعضائها، كما اسهمت النقابة في المشاركة في مؤتمرات اتحاد الأطباء العرب وذلك لحرصها على الارتقاء بمهنة الطب ولأدراكها بما للمؤتمرات الطبية العربية من فائدة تساعد على حل المشاكل الطبية في كافة المجالات ، بل شملت ايضا المؤتمرات الطبية على المستوى الدولي .

جدول رقم (١) يبين اسماء المؤتمرات الطبية التي اشتركت فيها نقابة الأطباء وتاريخ ومكان انعقادها والدول المشاركة

اسم المؤتمر	تاريخ انعقادة	مكان الانعقاد	الدول المشاركة
المؤتمر العربى الثاني والعشرون	٨-١٢ اب ١٩٥٤	دمشق	حضرة ممثلون من كافة الدول العربية
لمؤتمر الدولى الرابع لشلل الأطفال	٨ كانون الأول ١٩٥٧م	جنيف	العراق – مصر - لبنان

المؤتمر الطبى الأول لاتحاد الأطباء العرب	٦-١٠ إذار ١٩٦٢ م	بغداد	اشتركت فيه ٨ دول عربية
المؤتمر الصيدلى العربى التاسع	٢ ايلول ١٩٦٤ م	بيروت	----------
المؤتمر الجماهيرى	٢ حزيران ١٩٦٧م	بغداد	شاركت فيه كافة الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية العراقيه
المؤتمر السادس لاتحاد الأطباء العرب	١١- ١٧ كانون الثانى ١٩٦٧ م	الخرطوم	----------
مؤتمر حوادث السيارات	٧-١٣ ايار ١٩٦٧م	فينا	----------

خاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يلى :

– تعد نقابة أطباء العراق نقابة عريقة قديمة ظهرت للوجود في بنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ م ، حيث بدأ الاحساس بمرارة هذه الحرب، وهذا ما أدركته نفوس الأطباء حينذاك، فسعوا إلى تبني الواجب الوطني من خلال تشكيل مؤسسات طبية تسمى النقابة تقوم بحماية حق المواطنين في الرعاية الصحية من جهة وحماية الأطباء من التعسف الإداري وضمان حقوقهم المعنوية والقانونية .

– لم تنشأ نقابة الأطباء من تلقاء نفسها، وانما كانت لها جذور، إذ تعد الجمعية الطبية العراقية التي تأسست في ١٤ أب ١٩٢٠ هي النواة الأساسية لتشكيل نقابة الأطباء.

– خلال العهد الجمهوري (١٩٥٨– ١٩٦٨) شهد التنظيم النقابي في العراق حرية وازدهار في تشكيل النقابات، فى العهد الجمهوري حيث أطلقت الحرية الكاملة لأعضاء النقابات بالتعبير عن رأيهم في الخروج والمطالبة بحقوقهم بلا تردد أو خوف. وقد استثمرت نقابة الأطباء هذه الحرية في تطوير أدائها النقابي بالشكل الذي ساعد على تسارع خطوات تطورها أبان تلك الحقبة.

– ان نقابة أطباء العراق ومنذ تأسيسها أختطت الخط الوطني من خلال وقوفها مع الحكومة في الكثير من الازمات التي تعرض لها المجتمع ضمن اطارها المهني. فضلا عن توجهاتها القومية المتمثلة في مؤازرة القاضايا العربية على الصعيد المهني.

– كان لنقابة أطباء العراق مطالبات ودعوات إلى الجهات الرسمية بضرورة تخفيف حدة القوانين الجائرة التي فرضت على أفراد ذوي المهن الطبية، كما طالبت بمساواتهم وانصافهم مع باقي موظفي الدولة، كما نجحت النقابة في الدفاع والمطالبة بحقوق أعضائها .

– اتسمت مساعيها وأسهاماتها الخارجية على الصعيد القومي بالتأرجح ما بين التبعية المواقف للحكومة تارة والاستقلال عن تلك المواقف تارة أخرى، إلا انها على الاغلب كانت مستقلة في مساعيها في جانب التبعية الحكومية.

– بروز روح التعاون والاخاء مع قريناتها من المنظمات النقابية وذلك لدعم توجهاتها القومية .

– شكلت القضية الفلسطينية ثابتا اساسيا لدى نقابة الأطباء منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٦٨ إذ تفاعلت النقابة مع القضية الفلسطينية على نحو دائم في معظم أزماتها وتطوراتها.

– أتبعت النقابة منهجاً طبيباً قومياً في التعامل مع المشاكل الطبية التي واجهت البلاد العربية وخاصة فلسطين وصراعها المستمر مع الصهاينة ، ومصر ، والجزائر ، وسوريا وغيرها.

ملحق رقم (١)

طلب تأسيس نقابة ذوى المهن الطبية (د.ك.و ، وزارة الداخلية ، ص ٣١)

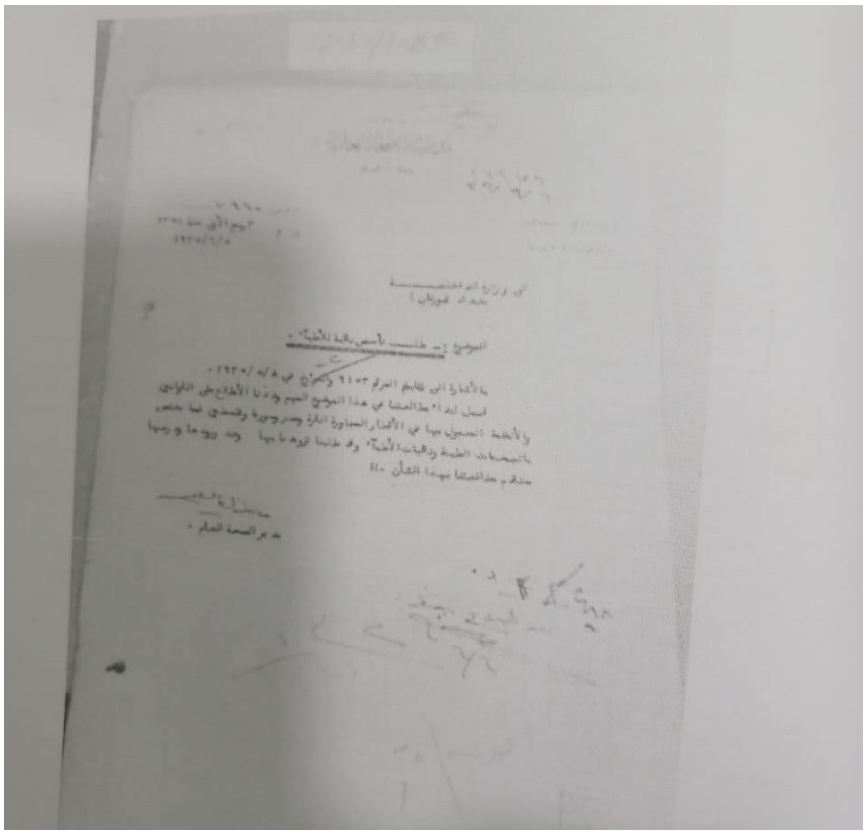

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق :

١– الوثائق الرسمية غير المنشورة :

– د . ك . و ، وزارة الداخلية ، رقم الملف ١٠٨٥٠ /٣٢٠٥٠ ، الجمعيات الطبية العراقيه ١٩٣٢ – ١٩٣٦ .

٢– الوثائق المنشورة (المطبوعات الحكومية) :

– الحكومة العراقية ، (١٩٣٦ – ١٩٣٧ – ١٩٣٨ – ١٩٣٩) وزارة الداخلية ، مديرية الصحة العامة ، التقرير السنوى حول الأعمال الصحية ، مطبعة الحكومة ، بغداد .

– الحكومة العراقية (١٩٤٨) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .

– الحكومة العراقية (١٩٥٢) ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة ، مطبعة الحكومة العراقية ، بغداد .

– نقابة ذوي المهن الطبية (١٠٥٧) ، التقرير السنوى للنقابة ، مطبعة الرابطة ، بغداد

– نقابة أطباء العراق (٢٠٠٢) ، دستور السلوك المهنى ، منشورات نقابة الأطباء ، بغداد .

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة :

– الجابرى ، متعب خلف جابر (١٩٨٩) تاريخ التطور الصحى فى العراق ١٩١٤– ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة البصرة .

– رشيد ، حيدر حميد (٢٠٠٠) ، الأوضاع الصحية فى العراق ١٩٣٢–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ن ابن رشد ، جامعة بغداد

– الفتلاوي ، على رياض كوير (٢٠١٧) ، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية .

– المطوري ، وسام نوري عبد الواحد (٢٠١٧) ، الأوضاع الصحية فى لواء البصرة ١٩٣٩– ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة البصرة ،

ثالثاً : المذكرات الشخصية :

– السعيد ، نوري (٢٠٠٤) ، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربى فى الحجاز وسوريا ١٨١٦ –١٩١٨ ، ط٤ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت

رابعاً : الموسوعات والمعاجم :

– بصري ، مير (٢٠٠٥) ، أعلام السياسة فى العراق الحديث ، دار الحكمة ، لندن .

– الجوال ، خالد احمد (٢٠١٣) / موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكى ١٩٢٠– ١٩٥٨ ، شركة المنصور للطباعة ، بغداد .

– الشجيري ، أحمد عبد الرسول جبر عباس (٢٠٠٤) ، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة : دراسة فى السيرة الشخصية ، دار الرشيد ، بغداد .

– الزبيدي ، حسن لطيف (٢٠١٣) ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، دار الحياة ، بيروت .

خامساً : الكتب العربية والمعربة :

– أبوليلة ، أحمد سمير (٢٠١٤) ، التطورات الإجتماعية فى العراق ١٩٢٢– ١٩٦٨ ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية .

– بطاطو ، حنا (٢٠٠٣) ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، تحقيق : عفيف الرزاز ، ط٣ ، دار القبس ، الكويت

– التكريتي ، راجي عباس (١٩٧٠)، السلوك المهني للأطباء ، مطبعة العاني ، بغداد .

– الحاج ، علال محمود (٢٠١١) ، المساعدات العربية للثورة الجزائرية ، دار المأمون ، المنصورة.

– الحسني ، عبد الرزاق (٢٠٠٠) ، تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الملكي ، دار الشؤؤون الثقافية ، بغداد .

– حميدي ، جعفر عباس (٢٠٠٥) ، تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، بيت الحكمة ، بغداد

– الدملوجي ، سالم (٢٠٠٣) ، الكلية الطبية الملكية العراقية من خلال سيرة ذاتية ١٩٤٠ – ١٩٤٦ ، ج١ ، دار توكل ، عمان

– زيادة ، خالد محمود (٢٠١٢) ، الأوضاع الصحية فى العراق (١٩٣٩ –١٩٥٨) ، دار الفاروق ، القاهرة .

– السامرائي ، إبراهيم عبد الطالب (٢٠١٥) ، العراق البلد العربى الذى نخرة السياسيون ١٩١٤– ٢٠٠٣ ، دار توكل ، عمان

– سلمان ، سهيل صبحي (٢٠٠٩) ، التطورات الأقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٤٥– ١٩٥٨ ، دار المامون ن بغداد .

– سليمان ، حكمت سامي (١٩٧٩) ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد ، بغداد .

– الشرقاوي ، أحمد عبد العزيز (٢٠٠٨) ، واقع الخدمات الصحية فى العراق ١٩٥٢– ١٩٦٨ ، دار ابن كثير ، القاهرة .

– صالح ، محسن محمد (٢٠١٤) ، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطنى الفلسطينى ، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات ، بيروت .

– عبهول ، عبد الله شاتي (٢٠١٧) ، تجربة العراق الملكي في الإعمار ١٩٥٠– ١٩٥٨ ، دراسة فى التاريخ الإقتصادي ، دار المأمون ، بغداد .

– عرفان ، خالد عبد الله (٢٠١٤) ، أضواء على تاريخ الطب فى البلاد العربية ، دار اطياف ، القاهرة .

– الفكيكي ، أديب توفيق (١٩٨٩) ، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث ، ج ١–٢ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

– الفكيكي ، أديب توفيق (٢٠١٢) ، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث ، ج٣ –٤ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

– القادري ، لمي عبد القادر (٢٠١٣)، أضواء جديدة على تاريخ الطب العراقي ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية .

– قاسم ، محمود الحاج (٢٠١٢) الاطباء العراقيون خريجو كليات الطب فى اسطنبول فى القرن العشرين ، مطبعة الرشاد ن بغداد .

– مار ، قيبي (٢٠٠٦) ، تاريخ العراق المعاصر ، العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، مطبعة المثنى ن بغداد .

– المركز العراقي للمعلومات والدراسات (٢٠٠٩) العراق وقائع وأحداث ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، دار الفرقان ، بغداد .

– المطبعي ، حميد (١٩٩٦) موسوعة أعلام العراق فى القرن العشرين ، دار ابن سينا ، بغداد

– هوكوبيان ، موسيس دير (١٩٨٨) حالة العراق الصحية فى نصف قرن ، مطبعة الأزهرى ، الموصل .

سادساً : البحوث والدراسات :

الزبيدي ، حسن لطيف كاظم (٢٠٠٧) ، النفط ودورة فى بناء العراق ، رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٥) ، العدد (٤) ، كربلاء

سابعاً: المجلات :

المهن الطبية (١٩٥٤ – ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ – ١٩٦٧) ، بغداد

ثامناً : شبكة المعلومات (الأنترنت)

www.weziwezi.com